

## الفريق النيابي أعد تقريره وفق تواريخ محددة واحتمال عقد جلسات أيام الخميس العمير: نأمل عدم تأثير الاستجوابات على جدول أعمال الأولويات



د. علي العمير

أعرب رئيس فريق الأولويات البرلمانية د.علي العمير عن أمله في ألا تؤثر الاستجوابات على مواعيد جدول الأولويات بشكل كبير خاصة أنها تقدم على ما عداها في المناقشة في جدول أعمال المجلس، لافتا إلى أنه المجال الذي وضع في جدول الأولويات بتقديم موعد مشاريع الميزانيات جاء لتدارك إنجاز هذه الأولويات مع احتمالية إمكانية عقد جلسات خاصة أيام الخميس من أسابيع الجلسات لإنجاز ما قد تؤخره المساءلات السياسية.

وقال د.العمير في تصريح صحفي يوم أمس «انتهينا في فريق الأولويات من إعداد جدول الأولويات بعدد 7 اجتماعات أتمرت جدولاً للأولويات التي بلغ عددها 23 موزعة على جلسات دور انعقاد الحالي بالإضافة للجلسة الاسكانية الخاصة في 12/12 على أن يتم الانتهاء من

انجازها في تاريخ 2014/5/14 على أن تكون الجلسات التي تلي هذا التاريخ مخصصة لمناقشة مشاريع قوانين الميزانيات». وأوضح د.العمير ان ما جاء في رأس الأولويات هو القضايا المرتبطة بجدول زمني معين كتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية شرط مساهمة عامة والتي ستكون مداولتها الأولى في تاريخ 11/26 بالإضافة الى المداولة الأولى لقانون المعاملات الالكترونية ثم تسليمها في جلسة 11/27 المداولة الأولى لتعديل قانون محاكمة الوزراء. وبين د.العمير ان القضية الاسكانية ستأتي في جلسة 12/12 ثم تتبعها قوانين الإسكان لاحقا وستتم مناقشتها 2014/3/18 بعد ان تقدم الحكومة منظورها الاسكاني وانقضاء مهلة افساح المجال للحكومة بتقديم هذه القوانين.

الجلسات المقترحة	الأولويات	ملاحظات
الثلاثاء 12/11/2013 والأربعاء 13/11/2013	مناقشة الخطاب الاميري الذي أفتتح به دور الانعقاد العادي الأول والثاني من الفصل التشريعي الرابع عشر	
الثلاثاء 26/11/2013	1- التقرير السادس عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون والاقتراح بقانون بشأن المعاملات الالكترونية «مداولة أولى»	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس
الأربعاء 27/11/2013	2- التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون والاقتراح بقانون بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة «مداولة أولى»	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس
الثلاثاء 2013/12/10	1- التقرير السادس عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون والاقتراح بقانون بشأن المعاملات الالكترونية (مداولة ثانية).	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.
الأربعاء 2013/12/11 والخميس 2013/12/12	2- التقرير الخامس عشر للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع القانون والاقتراح بقانون بشأن محاكمة الوزراء (مداولة ثانية).	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.
	3- التقرير الأول للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض احكام القانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة (مداولة ثانية).	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.
	التقرير الثاني للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بشأن دور الحضارة الخاصة (مداولة أولى).	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.
	جلسة خاصة للقضية الاسكانية.	

الثلاثاء 2013/12/24	1- التقرير الثاني للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بشأن دور الحضارة الخاصة (مداولة ثانية).	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.
	2- التقرير الثاني للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بشأن دور الحضارة الخاصة (مداولة ثانية).	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.
الأربعاء 2013/12/25	التقرير الرابع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع قانون بشأن الاحداث (مداولة أولى).	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.

الثلاثاء 7/1/2014	1- التقرير الرابع للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن مشروع قانون بشأن الاحداث «مداولة ثانية».	التقرير منجز ومدرج على جدول أعمال المجلس.
	2- مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة للتصالات «مداولة أولى»	مشروع القانون لم يقدم بعد.
الأربعاء 8/1/2014	مشروع قانون بشأن الخطة السنوية 2013/2014 «مداولة أولى»	مشروع القانون لم يقدم بعد.

الثلاثاء 2014/11/21	1- مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة للتصالات (مداولة ثانية)	لجنة المرافق العامة
الأربعاء 2014/11/22	1- مشروع قانون بشأن الخطة السنوية 2013/2014 (مداولة ثانية).	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
	2- مشروع قانون بتعديل قانون تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة (مداولة أولى)	لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل.

الثلاثاء 2014/2/11	1- مشروع قانون بشأن الوكالات التجارية (مداولة ثانية)	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
	2- مشروع قانون بتعديل قانون تنظيم الإعلان عن المواد المتعلقة بالصحة (مداولة ثانية)	لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل
الأربعاء 2014/2/12	مشروع قانون بشأن تعديل بعض احكام قانون (الحبس الاحتياطي) (مداولة أولى)	لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
الثلاثاء 2014/3/4	1- مشروع قانون الحضارة العائلية (مداولة ثانية)	لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل
	2- مشروع قانون بشأن تعديل بعض احكام قانون الجزء (الحبس الاحتياطي) (مداولة ثانية)	لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
	3- مشروع قانون بشأن تعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة (مداولة أولى)	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
الأربعاء 2014/3/5	مشروع قانون بشأن المشتريات والمناقصات العامة (مداولة أولى)	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الثلاثاء 2014/3/18	1- مشروع قانون بشأن تعديل إنشاء ديوان المحاسبة (مداولة ثانية).	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
	2- مشروع قانون بشأن المشتريات والمناقصات العامة (مداولة ثانية).	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
	3- مشروع قانون بشأن هيئة المدن الاسكانية (مداولة أولى).	لجنة المرافق العامة.
الأربعاء 2014/3/19	مشروع قانون الرهن العقاري (مداولة أولى)	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

الخميس 2014/3/20	مشروع قانون هيئة إنشاء مدينة الحرير وجزيرة بوييان (مداولة أولى)	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
------------------	---	---------------------------------

الثلاثاء 2014/4/1	1- مشروع قانون بشأن هيئة المدن الاسكانية «مداولة ثانية».	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
	2- مشروع قانون الرهن العقاري «مداولة ثانية».	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
	3- مشروع قانون هيئة إنشاء مدينة الحرير وجزيرة بوييان «مداولة ثانية»	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية
الأربعاء 2014/4/2	مشروع قانون بشأن الحسابات الختامية «مداولتين»	لجنة الميزانيات والحساب الختامي
الثلاثاء 2014/4/15	مشروع قانون بشأن الجامعات الحكومية «مداولة أولى»	لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد
الأربعاء 2014/4/16	مشروع قانون إنشاء ديوان حقوق الإنسان (مداولة أولى)	لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

الثلاثاء 2014/4/29	1- مشروع قانون بشأن الجامعات الحكومية (مداولة ثانية).	لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد.
	2- مشروع قانون إنشاء ديوان حقوق الإنسان (مداولة ثانية).	لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
الأربعاء 2014/4/30	1- مشروع قانون بتعديل احكام قانون نظام املاك الدولة وتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتمويل (مداولة أولى).	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
	2- مشروع قانون بشأن الخدمة العسكرية الوطنية (مداولة أولى).	لجنة الشؤون الداخلية والدفاع.
الثلاثاء 2014/5/13	1- مشروع قانون بتعديل احكام قانون نظام املاك الدولة وتنظيم عمليات البناء والتشغيل والتمويل (مداولة ثانية).	لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
	2- مشروع قانون بشأن الخدمة العسكرية الوطنية (مداولة ثانية).	لجنة الشؤون الداخلية والدفاع.
	3- مشروع قانون بشأن السجل التجاري (مداولتان).	لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.
الأربعاء 2014/5/14	مشروعات القوانين بشأن الميزانيات وحتى فض الدور	لجنة الميزانيات والحساب الختامي.

## استفسر عن العراقيل التي حالت دون إنجازها مطيع: ما أسباب غياب الدراسات لمشاريع وزارة الأشغال؟



أحمد بن مطيع

وجه النائب أحمد بن مطيع سؤالاً إلى وزير الأشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزیز الایراهیم جاء فيه: في الوقت الذي تسعى فيه الكويت نحو تحقيق حلم الريادة العالمية، وجذب أنظار العالم نحوها إذا ما أضحت مركزاً مالياً واستثمارياً عالمياً إذ تلاحظ أن وزارة الأشغال تقف حجر عثرة أمام التنمية في الوطن، حيث حملها ديوان المحاسبة في تقريره للعام المالي 2013/2012- الذي تناقلته العديد من الصحف المحلية - مسؤولية تأخر التنمية في البلاد، متهمًا إيها بالصور التقاعس في تنفيذ المشروعات الكبرى، لأنها المسؤولة عن إنجاز المشاريع والدفق بالتنمية، وأرجع ديوان المحاسبة ذلك لأسباب عدة، منها غياب الدراسات الجادة للمشاريع، واصطدام عدد كبير منها بالعديد من العراقيل بعد الشروع فيها نتيجة غياب هذه الدراسات الجادة، ونتيجة توقيع العقود قبل إزالة العراقيل أمام المشروعات، وغياب التنسيق أحياناً مع باقي

وزارات الدولة واتهم التقرير الجهاز الإشرافي في «الأشغال» بالصور وعدم الجدية. لذا يرجى الرد على الأسئلة التالية على أن يأتي الرد مدعماً بالمستندات:

1 - ما الأسباب التي أدت إلى غياب الدراسات للمشاريع التي أشار إليها ديوان المحاسبة؟ يرجى إرفاق جدول يشمل أنواع تلك المشاريع، والمراحل التي قطعها في أطوار التنقيص، والأثار في ترتيب على غياب تلك الدراسات.

2- ما العراقيل التي حالت دون إنجاز المشاريع -المشار إليها في تقرير ديوان المحاسبة - بعد الشروع فيها؟ يرجى إرفاق جدول يشمل أنواع تلك المشاريع، والعراقيل والتكلفة القانونية والغرامات التي تكبدتها الوزارة جراء ذلك.

3 - ما أسباب تغافل الوزارة عن التنسيق مع باقي وزارات الدولة لإنزال جميع الصعوبات والمعوقات التي تعترض تنفيذ المشروعات؟

4 - ما مدى تكرار ملاحظات ديوان المحاسبة على ذات الموضوع خلال السنوات المالية من 2003 وحتى 2013/2012؟

5 - ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الأشغال لتلافي تلك الملاحظات التي أبداه ديوان المحاسبة ومنع تكرارها؟

6 - ما المعوقات والصعوبات الفنية والمهنية والقانونية التي دفعت بوزارة الأشغال إلى عدم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تؤدي إلى تفادي ما أبداه الديوان من ملاحظات تشير إلى التسبب في تأخر التنمية؟

7 - هل قامت وزارة الأشغال باتخاذ إجراءات تحديد المسؤولية ومحاسبة المتسبب عن وقوع الإدارة في هذه المخالفات المالية؟

8- ما الجزاءات التي تم توقيعها على المتسبب؟ يرجى موافقتنا بالقرارات الصادرة في هذا الشأن.

9- في حال عدم اتخاذ الإدارة لأي إجراءات تصحيحية ما الصعوبات التي حالت دون اتخاذ الإدارة لتلك الإجراءات اللازمة؟

10 - ما رؤية وزارة الأشغال وخططها نحو اتخاذ الإجراءات لتلافي قيام ديوان المحاسبة بإبداء تلك الملاحظات في تقاريره مستقبلاً؟

## عبد الصمد وعبدالله: زيادة الراتب سنوياً بنفس نسبة ارتفاع معدل التضخم



د. خليل عبدالله

قدّم النائبان عدنان عبدالصمد ود.خليل عبدالله الاقتراح بقانون في شأن زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها بناء على الزيادة السنوية في معدل التضخم حسب الرقم القياسي العام بإدارة المركزية للإحصاء، وجاء في القانون ما يلي:

تتم زيادة المرتبات سنوياً مع بداية السنة المالية للدولة لجميع العاملين في وزارات ومؤسسات الدولة ذات الميزانيات المحققة والمستقلة والمعاشات التقاعدية بنفس نسبة الارتفاع (ان وجدت) في الرقم القياسي العام لمعدل التضخم الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء للسنة الميلادية السابقة.

1982 المشار اليه. مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون في شأن زيادة المرتبات والمعاشات التقاعدية ومراجعتها بما يلي: سبق ان صدر القانون رقم (49) لسنة 1982 وتضمن التزاما على الدولة بإعادة النظر كل سنتين على الأكثر من تاريخ العمل به على مستوى المرتبات والمعاشات التقاعدية على ضوء زيادة نفقات المعيشة وفقا للقواعد والأحكام التي يقرها مجلس الوزراء، وحيث ان هذا القانون لم يواكب متغيرات التضخم الهائل في مستويات المعيشة والذي يتزايد سنويا لهذا أعد هذا القانون ليخص في مادته الأولى على القانون المشار اليه بإلزام الحكومة بزيادة المرتبات والمعاشات على أساس ارتفاع معدلات التضخم التي ينشرها جهاز الإدارة المركزية للإحصاء سنويا مع نهاية كل سنة ميلادية.

والذي يتوضح من خلاله (الرقم القياسي العام) وحتى تكون الزيادة قائمة على أساس معلومات واقعية، وتتم زيادة المرتبات بنفس ارتفاع معدل التضخم (كلما كانت النسبة في زيادة التضخم ايجابية) دون ان يكون هناك أي مساس بالمرتبات والمعاشات التقاعدية في حال وقوع أي انخفاض سلبي بالتضخم في أي سنة من السنوات الميلادية.

وقد أوضحنا بالمادة الثانية من هذا المقترح أن على الحكومة تقديم تقريرها السنوي لمجلس الأمة بشأن ما يتم من تنفيذ لهذا القانون، بينما فيون وفقا للمادة الثالثة من المقترح رأينا انه من اللازم إلغاء المادة الرابعة من القانون رقم (49) لسنة 1982 في شأن زيادة مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين وزيادة المعاشات للمتقاعدين وتعديل بعض أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية لأن هذا المقترح يحقق الغاية المنشودة من الزيادات السنوية للموظفين والمتقاعدين ويحقق العدالة في مقدار الزيادة السنوية.

مادة ثالثة

تلغى المادة الرابعة من القانون رقم 49 لسنة